



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 25-27 فبراير/شباط 2019

التوزيع: عام

التاريخ: 19 فبراير/شباط 2019

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.1/2019/5-B

قضايا السياسات

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

1- المذكرة الإعلامية المقدمة إلى المجلس للعلم في دورته العادية الأولى لعام 2019 بناء على طلب هيئة المكتب، تستند إلى التحديث المقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018 (WFP/2018/EB.2/5) من أجل توفير معلومات إضافية عن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72،⁽¹⁾ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما لذلك من آثار مالية وآثار أخرى على البرنامج. وتُرَكِّز المذكرة على التقدم المحرز بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وطبيعة مشاركة البرنامج الجارية في جهود الإصلاح وآثار الإصلاح بالنسبة للبرنامج من حيث الفرص والمخاطر على السواء.

مقدمة

2- تتقدم شتي عناصر الإصلاح بسرعات مختلفة، كما أن بعضها ما زال قيد التطوير. ففي 1 يناير/كانون الثاني 2019 استُهل نظام المنسق المقيم الذي أُعيد تنشيطه، والذي يشمل إنشاء مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي. ويجري الآن وضع وثيقة توجيهية بعنوان "إطار الإدارة والمساءلات" بشأن المساءلات على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، كما يجري وضع توجيه بشأن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المُعاد تنشيطها. وما زال العمل يتقدم بشأن وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، واتفاق للتمويل بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، واستعراض للمكاتب المتعددة البلدان، والمرحلة الثانية من استعراض إقليمي، ومن المقرر الانتهاء منها بحلول أبريل/نيسان 2019 للنظر فيها في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التي ستُعقد من 21 إلى 23

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 المؤرخ 31 مايو/أيار 2018، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/72/279).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة C. Ushiyama
مديرة مكتب نيويورك
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

مايو/أيار 2019. ومن المتوقع أن يستمر العمل بشأن تعزيز الإبلاغ على نطاق المنظومة والجهود الرامية إلى توحيد عمليات تسيير الأعمال والمباني حتى عام 2021.

3- ويدعم البرنامج أهداف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويواصل التزامه القوي بها باعتبارها وسيلة لتحقيق نتائج قوية على أرض الواقع ودعم الدول الأعضاء في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويواصل البرنامج مشاركته النشطة في عملية الإصلاح، بما في ذلك في نيويورك وفي المقر وفي الميدان. ويواصل المدير التنفيذي للبرنامج المشاركة في رئاسة المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التي تعمل على تعزيز عمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة. وإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج بنشاط فريق تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بما في ذلك عن طريق قيامه بتسيير جوانب تتعلق بوضع مسودة لتوجيه جديد بشأن إطار العمل هذا كما يشارك بطريقة نشطة وبناءة في استحداث أدوات رئيسية، بما في ذلك اتفاق التمويل وإطار الإدارة والمساءلات، وفي عمل اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في مجال العمل الإنساني والإنمائي.

4- وتواصل فرقة عمل من كبار الموظفين تابعة للبرنامج، وتشمل مختلف مجالات المنظمة الوظيفية، المشاركة بنشاط في جهود الإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حيث تطبق منظورا مؤسسيا متكاملًا في إبقائها الإدارة العليا للبرنامج على علم بالتطورات وآثارها بالنسبة للبرنامج.

5- ويعمل البرنامج مع وكالات شقيقة ومع الوكالات الشقيقة التي تتخذ من روما مقرا لها في سبيل اتباع نهج مشتركة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويُتمل عمله مع الوكالات الأخيرة جزءا من تعاون وتنسيق على نطاق أوسع، من خلال فريق استشاري من كبار الموظفين، بشأن مسائل من قبيل خطة العمل المشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وخطة العمل المشتركة بشأن منطقة الساحل وخطط العمل القطرية في بلدان مختارة.

استعداد البرنامج للإصلاح

6- عقد البرنامج حلقة عمل ثانية في المقر في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 ضمّت قيادات من المقر والمستويين الإقليمي والقطري من أجل مناقشة آثار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكيفية التنبؤ بالإصلاحات والاستعداد لها، وكذلك لتحديد مجالات المشاركة الإيجابية. وقد اتفق المشاركون في حلقة العمل على سلسلة من التدابير التي ينبغي المضي بها قداما، بما في ذلك وضع توجيه للممثلين القطريين، وسلطوا الضوء على عدد من الفرص المؤاتية للمشاركة.

7- وسوف يشارك البرنامج بمزيد من الاستباقية في نظام المنسق المقيم على جميع المستويات في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الملكية الجماعية للنظام. ويعمل ثلاثة من موظفي البرنامج في الوقت الراهن كمنسقين مقيمين. وسوف يشجع البرنامج موظفيه على الاستفادة من الفرص الوظيفية المتاحة في نظام المنسق المقيم ويدعمهم في هذا الصدد. وسوف يشمل ذلك دعم كبار الموظفين المتقدمين لشغل وظائف المنسقين المقيمين وانتداب مسؤولي المستوى المتوسط لمكاتب المنسقين المقيمين ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي. وينظر البرنامج أيضا في العمل مع الوكالات التشغيلية الشقيقة والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على زيادة عدد المرشحين من هذه المنظمات المُدرجين في قائمة المؤهلين لشغل وظيفة المنسق المقيم.

8- وهناك فرصة أيضا لاستفادة البرنامج من عمله المتصل بالبيانات لدعم جهود التحليل على نطاق المنظومة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة البرنامج على تقييم هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لإثراء تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعم تقديم الأمم المتحدة المساعدة للمستفيدين والمشاركة في وضع نهج التقدير والتحليل والتقييم على نحو مشترك (سواء على نطاق المنظومة أو بالنسبة لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على وجه التحديد).

9- وباعتبار البرنامج وكالة مزدوجة الولاية لها قدرة قوية على التحليل والبرمجة في المجالين الإنساني والإنمائي، سوف يعمل حسب الاقتضاء استباقيا للاستفادة أيضا على أفضل نحو من العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

10- وسلّطت حلقة عمل الضوء أيضا على الفرص المتاحة للبرنامج لتعزيز نهجه تجاه الشراكة، ولهذه الغاية سوف يجتمع أصحاب مصلحة رئيسيون في نهاية مارس/آذار لمناقشة الطرق التي يمكن بها للبرنامج أن يُحسّن على أفضل نحو نهجه وقدرته التشاركية

وبكرس السلوكيات التشاركية المحسنة. واستُهلّت المناقشات أيضا مع وكالات شقيقة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بشأن دور البرنامج كمؤدّ وبشأن كيفية عمل الوكالات معا على نحو أفضل.

إعادة تنشيط دور نظام المنسق المقيم

الأدوار والمسؤوليات بموجب نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه

- 11- في 1 يناير/كانون الثاني 2019، استُهلّ نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه بهدف تعزيز سلطة المنسقين المقيمين وقيادتهم، باعتبارهم أعلى ممثلي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مرتبة، بالنسبة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة على أرض الواقع بشأن تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعم البلدان في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي إطار هذه العملية، جرت الموافقة على توصيف جديد لوظيفة المنسق المقيم، كما يجري وضع إطار جديد للإدارة والمساءلة على نطاق المنظومة تحت قيادة الفريق المعني بالتحوّل الإصلاحي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- 12- وفي وقت كتابة هذه المذكرة، كان ما يزال هناك بعض الشواغل بشأن المساءلات على المستوى القطري على النحو المبين في مسودة إطار الإدارة والمساءلة. ويشارك البرنامج والإدارة العليا في وكالات أخرى مشاركة تامة في إيجاد حلول بناءً لأي مشاكل بحيث لا تؤدي الإصلاحات، كما أكد الأمين العام، إلى تفويض مسؤولية قيادة الوكالات وخضوعها للمساءلة بشأن الوفاء بولاية الوكالات التي تتولى قيادتها في ظل توجيه هيئاتها الرئاسية.
- 13- ومتى وُضع إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري، وفي ضوء التوصيف الجديد لوظيفة المنسق المقيم، سوف يستعرض البرنامج التوصيفات الوظيفية لممثليه القطريين ويحدثها لضمان اتساقها مع التوصيف الجديد لوظيفة المنسق المقيم ومع المساءلات المتبادلة بشأن الحصائل الجماعية التي يجري الاتفاق عليها في إطار الإدارة والمساءلة، بما في ذلك وضع نموذج إبلاغ مزدوج ومجدول وواضح. وسيحدّث أيضا نظام البرنامج لتقييم أداء الممثلين القطريين، وسوف يتضمن مؤشرات تُجسّد المساءلات المتبادلة الجديدة ويرتبط بالأهداف المحددة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة ببلدانهم.
- 14- وينبغي أن يكون إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مؤقتا ريثما يجري العمل بشأن الأطر الخاصة بالمستويات الإقليمية والمستوى العالمي، وينبغي أن يتضمن تفعيل الملكية الجماعية لمكتب المنسق الإنمائي ونظام الممثل المقيم من جانب الفريق المعني بالتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، حسبما يدعو إليه القرار 279/72.

تمويل نظام المنسق المقيم

- 15- سوف يشارك البرنامج في المفاوضات المتوقعة في النصف الثاني من عام 2019 بشأن تنقيح صيغة تقاسم التكاليف الخاصة بالبرنامج وسوف يحيط المجلس التنفيذي علما بأي آثار بالنسبة للميزانية. وتتضمن صيغة تقاسم التكاليف الحالية إعفاء للتمويل الإنساني، وهو ما يتوقع البرنامج استمراره.
- 16- ويشارك البرنامج في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحديد أفضل طريقة لتفعيل رسم التنسيق بنسبة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية الشديدة التخصيص التي تقدمها جهات خارجية إلى أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية. ويجري حاليا إعداد توجيه على نطاق المنظومة بشأن هذا الرسم، وكذلك توجيه داخلي للبرنامج من أجل مكاتبه القطرية. وفي الوقت الراهن، يقضي التوجيه الساري على نطاق المنظومة الذي جمعه فريق الرقابة على الإدارة الاستثنائية بأن يسري الرسم على التمويل الخاص بمجال تركيز البرنامج على "الأسباب الجذرية" فقط، وسوف يُدرج بند بهذا المعنى في جميع اتفاقات المساهمات ذات الصلة. ويواصل البرنامج تشجيع الجهات المانحة على توفير تمويل إضافي لسداد الرسم بنسبة 1 في المائة لكيلا يكون سداه على حساب تنفيذ البرامج. وعلاوة على ذلك، يشجّع البرنامج الجهات المانحة على تقديم مدفوعات مباشرة إلى صندوق أمانة الأمم المتحدة الاستثنائي المحدد الغرض لنظام المنسق المقيم من أجل الحدّ من تكلفة المعاملات المتعلقة بالرسم.

جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

نظام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المُعاد تنشيطه

17- يجري العمل على وضع توجيه بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المُعاد تنشيطه من خلال عملية تعاونية مشتركة بين الوكالات. والبرنامج جزء من فريق تصميم إطار العمل هذا، وقد ساعد في تيسير وضع التوجيه الجديد. ويقود البرنامج أيضا العمل بشأن وضع الجيل التالي من التحليل القطري المشترك، والمقرر له أن يصير وظيفة دائمة للأمم المتحدة، لا مجرد عملية تجري لمرة واحدة، بغية توفير تحليل جارٍ من أجل تجسيد تطوّر الأوضاع وإثراء عمل الأمم المتحدة على نحو مستمر. ومن المتوقع أن يوضع التوجيه بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المُعاد تنشيطه في صورته النهائية بحلول نهاية مارس/آذار 2019.

18- وبالنظر إلى أن من المقرر لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن يصير أهم أداة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها، ينطوي التوجيه على إطار عمل استراتيجي رفيع المستوى يشمل، بطريقة متكاملة، الأولويات الخاصة بالبلدان والقيمة المضافة للأمم المتحدة على السواء. ويقضي النهج الجديد بأن تُشتمَل جميع أولويات وحصائل البرامج القطرية التابعة للأمم المتحدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعقب ذلك، سوف يُحدَّث التوجيه الداخلي للبرنامج بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية من أجل تجسيد كيفية إثراء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتصميم هذه الخطط فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالتنمية. وبالتزامن مع ذلك، سيواصل البرنامج العمل في سبيل مواصلة دورات خطته الاستراتيجية القطرية بشكل وثيق مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتزامن مع اعتماد البلدان للنهج الجديد. والبرنامج في وضع جيد يسمح له بالاستجابة لهذا النهج على نحو يتسق مع خطته الاستراتيجية الذاتية و خارطة الطريق المتكاملة.

حضور فريق الأمم المتحدة القطري وتكوينه

19- من المتوقع أن يكون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أساس جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي يقرر تكوينها النهائي من خلال حوار مفتوح وشامل بين الحكومات المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويعمل البرنامج بالفعل على ضمان أن حضوره القطري يعتمد على السياق الخاص لكل بلد ويستند إلى الاحتياجات وبفي الغرض؛ ولهذه الغاية، أجرى استعراضا لحضوره القطري ونماذجه التشغيلية بغية تنفيذ نتائج الاستعراض المعتمدة تدريجيا اعتبارا من عام 2020.

20- وفي الآن نفسه، بغية ضمان أن الأفرقة والموظفين القطريين التابعين للأمم المتحدة لديهم المهارات والقدرات المناسبة لدعم البلدان في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تُبذل الجهود من أجل تعزيز بناء القدرات، بما في ذلك من خلال إنشاء مجلس استشاري معني بالتعلّم تابع للأمم المتحدة من أجل خطة عام 2030 لتعزيز المعرفة والتعلّم والخبرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يشارك البرنامج بنشاط في هذه الجهود ويضمن أن الممثلين القطريين يوظفون بالتدريب الخاص بأهداف التنمية المستدامة كجزء من استعدادهم لأداء أدوارهم في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

عمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة

21- في معرّض المشاركة في قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة، يستمر البرنامج في المشاركة النشطة في فريق متفرغ لمشروع مشترك بين الوكالات يضم ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويواصل دعم هذا الفريق. وأسفرت هذه الجهود عن توقيع 11 كيانا، بما في ذلك الأمين العام بالنيابة عن الأمانة العامة، بيانا بشأن الاعتراف المتبادل بسياسات وعمليات كل منها بغية السماح بدمج المكاتب الخلفية المشتركة على المستوى القطري، كما هو مطلوب في استعراض عام 2016 الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات⁽²⁾ (243/71). وتشمل مساهمة البرنامج رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمباني المشتركة وخدمات المرافق المشتركة، إلى جانب المشاركة النشطة في فرقة العمل المعنية باستراتيجية تسيير الأعمال ووضع

(2) انظر قرار الجمعية العامة 243/71 المؤرخ 21 ديسمبر/كانون الأول 2016.

توجيه جديد ومبسط بشأن استراتيجية تسيير الأعمال، من أجل تعزيز التعاون بين الوكالات وتطبيق استراتيجية تسيير الأعمال تطبيقاً كاملاً عبر جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما يتماشى مع هدف الأمين العام.

22- وكجزء من هذه الجهود تدعم مجموعة القيادة التابعة للبرنامج تقديم خدمات البرنامج لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع في مجالات من قبيل الزيادة الفجائية في الهندسة والبنية التحتية في حالات الطوارئ، ومركز متابعة الأسطول وإدارة سلسلة الإمداد العالمية التابعة له، وعروض الخدمات المشتركة المقدمة من مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، وكذلك الزيادة التدريجية في الخدمات من قبيل موقع حجز الخدمات (humanitarianbooking.wfp.org). ويوفّر هذا الموقع على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر الإنترنت خدمات أساسية لمجتمع العمل الإنساني، مثل الحجوزات في دور الضيافة في مرافق ومباني الأمم المتحدة حول العالم وفي الرحلات المتجهة إلى جهات تخدمها دائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي وتحديد المواعيد في المستوصفات التابعة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي. ويتطلع البرنامج إلى المساهمة في تحديد الخدمات العالمية التي ستكون ضرورية لنجاح المكاتب الخلفية المشتركة.

تجديد النهج الإقليمي

23- في وقت كتابة هذه المذكرة، كان الفريق المعني بالتحوّل الإصلاحي قد أفصح لتوّه عن مسوّد الاختصاصات المتعلقة بإعادة توصيف وهيكله الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يشمل النهج إنشاء فريق استعراض داخلي تحت قيادة وكيل الأمين العام/المستشار الخاص المعني بالإصلاح ويضم ممثلين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجميع اللجان الإقليمية وعدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف ينقسم الاستعراض إلى جزئين، الأول تحليل لأصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الإقليمي والثاني تحليل لكيفية تحسين هياكل وآليات وطرائق البنية الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على النحو الأمثل بغية زيادة فعاليتها وكفاءتها. والبرنامج مستعد للمشاركة بنشاط في الاستعراض المقبل.

التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة

24- بغية زيادة تعزيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لدعم خطة عام 2030، يعمل الفريق المعني بالتحوّل الإصلاحي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة توفّر توصيات بشأن كيفية التصدي للتحديات والتداخلات التي تعترى تغطية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وسوف تُحدّد هذه الوثيقة الميزات النسبية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والسبل التي تستطيع بواسطتها أن تدعم على نحو أفضل الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وفقاً لولايات أعضائها. وسوف يدعم البرنامج الجهود المرتبطة على نطاق المنظومة الرامية إلى تدعيم مساهمته في الإبلاغ على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

25- وعلاوة على ذلك، في إطار الجهود الرامية إلى تدعيم المساءلة على نطاق المنظومة، تعمل أمانة المجلس التنفيذي للبرنامج على دعم المجلس، وبالتنسيق مع أمانات المجالس التنفيذية، على تحسين طرائق عمل المجالس، بما في ذلك من خلال توصيات تتعلق، على سبيل المثال، بتحديد البنود المشتركة في جداول أعمال اجتماعات المجالس بهدف تدعيم التنسيق والحدّ من عدد دورات المجلس وأيام الاجتماعات في السنة وتشجيع الإحاطات المركّزة للمجموعات الإقليمية وزيادة إمكانية الحصول على الوثائق.

تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشراكاتها

26- شارك البرنامج بنشاط في الجهود السريعة التطوّر الرامية إلى اعتماد اتفاق تمويل بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء من أجل تحسين مرونة الموارد المخصصة للمنظومة وإمكانية التنبؤ بها، مقابل زيادة الفعالية والشفافية والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة. وقد تحقّق قدر كبير من التقدم بشأن الاتفاق بيد أن من انطواءه على المساءلة المتبادلة من

الأمر الأساسية، والوقت المتاح لوضعه في صيغته النهائية قصير. ويدعم البرنامج، باعتباره وكالة تعتمد بالكامل على التمويل الطوعي، فرص زيادة مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به والنهج الجديدة للتمويل بطرق مبتكرة.

27- وما زال البرنامج يشارك بنشاط في تطوير الصندوق المشترك لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي أنشئ لتسريع التقدم بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يشارك في اللجنة التوجيهية التشغيلية للصندوق. ومقابل مبلغ مستهدف للصندوق قدره 290 مليون دولار أمريكي، أودع حتى الآن 46 مليون دولار أمريكي، كما جرى الالتزام بمبلغ آخر قدره 65 مليون دولار أمريكي والتعهد بمبلغ إضافي قدره 130 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع صدور الدعوة الأولى إلى تقديم مقترحات بشأن دعم السياسات المتكاملة المعنية بأهداف التنمية المستدامة في الأسابيع المقبلة.

الاستنتاجات والخطوات المقبلة

28- في حين أن عناصر عديدة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الخاضعة للإصلاح لا تزال قيد التطوير وأن من المتوقع أن يُنظر فيها خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التشغيلية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايو/أيار، سيُنابح البرنامج عن كُتب عملية الإصلاح على جميع المستويات ويشارك فيها بنشاط، وهو ملتزم بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة من خلال المحافل المشتركة بين الوكالات في سبيل إحراز التقدم بطرق بناءة، مع السعي في الوقت نفسه إلى التخفيف من أي مخاطر تثيرها عملية التغيير الإصلاحي والاستعداد لها، بما في ذلك عن طريق المساهمة بخبرته في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وتعديل توجيهه وممارساته حسب الاقتضاء للاتساق مع الإصلاحات المعتمدة.